

طريق سوريا إلى العدالة: بيان حول تقديم شكوى جنائية في ألمانيا حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي



نحن الموقعون والموقعات أدناه، 46 منظمة وجهة نسوية حقوقية، سورية ودولية، و38 فرداً، نرحب بتقديم أول شكوى جنائية في ألمانيا حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مراكز الاعتقال لدى السلطات السورية. لقد تشارك في تقديم هذه الشكوى إلى المدعي العام الألماني سبع من الناجيات والناجيات السوريات والسوريات، ومعهم/ن المركز الأوروبي لحقوق الدستور وحقوق الإنسان وشبكة المرأة السورية ومنظمة أورانمو. نعبّر عن دعمنا لجميع الناجيات والناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ونعلن تضامناً كاملاً مع النساء والرجال السوريات والسوريين الذين/ اللواتي أقدموا/ أقدمن على هذه الخطوة القانونية.

تشهد المنظمات النسوية العاملة في سوريا على أن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أمر شائع الحدوث في سوريا، ومع ذلك لا يتم الإبلاغ عن جميع الحالات، وحين يحصل ذلك، ينحصر الإبلاغ في حالات فردية أو يتم التستر على الحالات الأخرى. ووفقاً لتقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان بعنوان "فقدت كرامتي"، استمر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات والرجال والأولاد في سوريا منذ بدء الانتفاضة عام 2011. وقد ارتكبت القوات التابعة للدولة السورية والمليشيات المتحالفة معها الاغتصاب والانتهاكات الجنسية ضد النساء والفتيات والرجال أثناء العمليات البرية والغارات على المنازل وفي نقاط التفتيش ومرافق الاعتقال الرسمية وغير الرسمية.

ونظراً لاستمرار حدوث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتوثيقه خلال النزاع الذي لا يزال دائراً في سوريا، تعتبر هذه المبادرة القانونية خطوة بالغة الأهمية لتحقيق العدالة لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. نحن السلطات القضائية الألمانية على توسيع تحقيقاتها بمقتضى مبدأ الولاية القضائية العالمية وعلى ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم باعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

يتطلب إجراء تحقيق شامل في جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي موظفين وموظفات مؤهلين/ات بما يكفي من الخبرات والتجارب لدعم الناجيات والناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ولن يتمكن الناجون/يات من الإبلاغ عن تجاربهم/ن بطريقة آمنة ومجدية إلا إن توفرت الخبرات المطلوبة وطُرحت الأسئلة الصحيحة. يعني ذلك أيضاً أن التحقيقات قد لا تشمل الانتهاكات الهيكلية والمتوطنة التي تُرتكب بشكل منهجي في جميع أنحاء سوريا. إذ يمكن أن يترتب على التحقيقات القائمة حالياً محذوراً ألا وهو تصوير الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس وكأنها أفعال منعزلة ضد أفراد عوضاً عن اعتبارها جزءاً من هجمات واسعة النطاق ضد السكان المدنيين، وهو ما يجعلها جرائم ضد الإنسانية.

يتعرض الناجون من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة الناجيات، للتمييز داخل المجتمع على أكثر من صعيد في شتى مدارات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء في حياتهم/ن العامة أو الخاصة. ويعاني هؤلاء غالباً من الصدمات النفسية والتمييز الاجتماعي (وصمة العار) والعنف القائم على النوع الاجتماعي (جرائم "الشرف") مدى الحياة. ونتيجة لهذا التمييز، تقرر الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ألا تُصرحن بما جرى لهنّ ولا تُسرنّ في طريق التماس العدالة لآلا تجلبن لأنفسهنّ ردة فعل قوية من المجتمع. فضلاً عن ذلك، ونظراً لغياب الخدمات الكافية من الأخصائيين في مجالي الدعم والحماية للأفراد الذين يختارون طريق الإنصاف قضائياً، يمتنع الناجيات والناجون من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي عن رفع دعاوى خشية نكج الجراح وتعميق الصدمة.

لتذليل هذه العوائق وفتح الطريق أمام الناجيات والناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وإتاحة المجال لوصولهم/ن إلى العدالة، نطالب الدول الأوروبية وآليات العدالة الدولية والمعنيين بسوريا عموماً بما يلي:

1. المساءلة القانونية عن جميع الجرائم الدولية التي ارتكبت أثناء النزاع السوري بما في ذلك العنف الجنسي والجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس أياً كانت الانتماءات السياسية لمرتكبيها.
2. إجراء تحليل يراعي الاعتبارات الجنسانية لكافة الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا منذ بداية التحقيقات. يستلزم ذلك زيادة عدد المتخصصات بشؤون نوع الجنس الاجتماعي في كل خطوة من خطوات التقاضي لمساعدة الناجيات على الدفاع عن العدالة: المزيد من ضابطات الشرطة والمحققات الجنائيات والمحاميات والقضاة، إلخ.
3. زيادة الدعم وخدمات الأخصائيين للناجيات والناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لضمان قدرتهم على التماس العدالة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.
4. إطلاق مبادرات توعية وتعبئة للمجتمعات المحلية لمعالجة التمييز الاجتماعي (وصمة العار) الذي يسبب معاناة أكبر للناجيات والناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ويمنعهم/ن من التماس العدالة.

نحن القائمون/ات على المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان نؤمن أن العدالة التحويلية (التي تغير الواقع الحالي للناجيات والناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي) لن تقتصر على محاسبة الجناة فحسب. إن نضال (الضحايا) من أجل حقوقهم/ن يتجاوز قاعة المحكمة ليصل إلى كل منزل وشارع في سوريا وخارجها. وإلى أن يحصل الناجيات والناجون على ما يحتاجونه من الرعاية والاحترام والدعم، ستبقى الجرائم الدولية دون عقاب وستعجز الإنسانية عن الوفاء بأدنى شروط الانتماء إليها. تحقيق السلام الدائم في سوريا مرهون بالمساءلة والعدالة التحويلية، التي تحدد الضرر وتسمح بالتعافي وتطالب بالمساءلة وتغير السلوك.

طريق سوريا إلى العدالة: بيان حول تقديم شكوى جنائية في ألمانيا حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي



الموقعون

المنظمات:

1. أورنامو
2. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
3. الحركة السياسية النسوية السورية
4. الرابطة السورية للمواطنة
5. الصندوق العالمي للنساء
6. المناصرة الاستراتيجية لحقوق الإنسان
7. اللوبي النسوي السوري
8. المنظمة الدولية للمعتقلات السوريات
9. النساء الآن من أجل التنمية
10. الأورومتوسطية لحقوق
11. الإنسان في سوريا
12. المعتقلات السوريات
13. المدافعون عن الحقوق المدنية
14. بدائل
15. جمعية زنوبيا للمرأة السورية
16. جنى وطن
17. حملة من أجل سوريا
18. عائلات من أجل الحرية
19. دولقي
20. رابطة النساء الدولية للسلام والحرية
21. رسل جروب
22. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
23. سوريانا الأمل
24. شبكة المرأة السورية
25. شبكة الصحفيات السوريات
26. صندوق التمويل الطارئ لحقوق المرأة
27. صانعات التغيير
28. غرنیکا 37
29. منظمة 'كفيينا تل كفيينا'
30. منظمة 'مادري'
31. منظمة مزايا النسائية
32. مواطنة لحقوق الإنسان
33. منظمة حرني
34. مراقبة الإفلات من العقاب
35. مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح
36. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
37. مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
38. مركز العدالة التقاطعية
39. مكتب 'جاردن كورت شمبرز'
40. مركز زمردة نساء مرعيان
41. مساواة- مركز دراسات المرأة
42. مركز أمل للمناصرة والتعافي
43. منظمة 'أوغاريت أوف درويت'
44. ناجيات سوريات
45. وحدة دعم وتمكين المرأة
46. ياسمين الحرية

طريق سوريا إلى العدالة: بيان حول تقديم شكوى جنائية في ألمانيا حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي



الموقعون

الأفراد:

1. أحمد ملص - ممثل
2. أليسار حسن - صحفية
3. أماني العلي - رسامة كاريكاتير
4. إدوارد واتس - مخرج أفلام
5. إياد الجرود - مخرج
6. بيان ربحان - مدافعة عن حقوق الإنسان
7. بو ناصر الطفار - كاتب وموسيقي
8. ديالا برصلي - فنانة
9. ديمة نشاوي - فنانة تصويرية
10. جهاد عبده - ممثل
11. حمزة الخطيب - طبيب
12. جوي أيوب - ناشط وكاتب في مجال حقوق الإنسان
13. جمانة سيف - محامية حقوق إنسان
14. خولة دنيا - كاتبة
15. رشا رزق - موسيقية
16. رشا عباس - كاتبة وصحفية
17. راشيل شادويك - عضوة جمعية العمل من أجل سما
18. سمية طلوع العلي - صحفية مستقلة
19. سامي الكيال - كاتب وصحفي
20. سلام الحسن - فنان وموسيقي
21. سارة خياط - فنانة
22. سعيد البطل - مخرج
23. فادية عفاشة - فنانة
24. ليلى الشامي - كاتبة وناشطة
25. ليلى عوض - ممثلة
26. لى قنوت - كاتبة وباحثة
27. ماريانا كركوتلي - مدافعة عن حقوق الإنسان
28. مصعب النميري - كاتب وصحفي
29. مايا العمار - صحفية نسوية مستقلة
30. ميلاد أمين - مخرج أفلام
31. ملاذ الزعي - صحفي
32. نجلاء خمري - ممثلة
33. ناصر دنان - طبيب
34. هيفين جقلي - كاتبة وصحفية
35. وعد الخطيب - مخرجة أفلام
36. وفا مصطفى - ناشطة سورية
37. وائل قيس - كاتب وصحفي
38. وائل قدلو - مخرج أفلام